بسم الله الرحمن الرحيم

الرد على شبهة
موافقة قول الألباني قول المرجئة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله. وبعد،

فلقد نبتت نابتة أقزام يتطاولون على العلماء الأعلام، وأنهم تداركوا شيئاً وعرفوا حقّاً لم يسبقهم إليه أحد، فقالوا – وبئس والله ما قالوا –: نحن لا نقول: إن الإمام الألباني مرجئ، بل ندافع عنه ونحبه ونتولّاه، ولكنه ومما يؤسف له أنه وافق قوله في الإيمان قول المرجئة!! ومنهم من يزعم أنه لا يعرف من سبقه إلى تحرير مسائل الإيمان والإرجاء وتحقيقها!!

وأقول: كلّا والله؛ لم يوافق قول إمامنا وشيخنا الألباني قول المرجئة؛ فالقول يا هذا لفظ ومعنى، ومعلوم عند أصاغر طلاب العلم أن الاتفاق في الألفاظ لا يلزم منه الاتفاق في المعاني.

ثم أَسْأَلُهُ: هل تقبل أن نقول: إن قولك في الشهادتين يتفق وقول الرافضة؟ فإن اللفظ واحد عندك وعندهم . وهل تقبل أن يقال: إن قولك: (القرآن كلام الله) يتفق وقول المعتزلة أو الأشاعرة؟ فإنهم يقولونها قبل التفصيل.

ثم اعلم يا عبد الله أن الأدب يقتضي إن كنت ولا بد قائلاً أن تجعل قول الألباني هو الأصل لا قول المرجئة؛ فهم الذين وافقوا في لفظهم لفظ الإمام الألباني، هذا إن كان ثمة اتفاق في اللفظ . ولكن يا من بلغت المنتهى كما تزعم في تحقيق وتحرير مسائل الإيمان والإرجاء، أسألك: أين الاتفاق؟ فالإمام الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: «إن الأعمال داخلة في مسمّى الإيمان»، فهل يقول مثل ذلك المرجئة؟ والألباني يقول: «الإيمان يزيد وينقص»، فهل يقول المرجئة مثل ذلك؟

وأما إن كنت تريد القول بأن الأعمال شرط سواء كان شرط كمال أو شرط صحة، فأيضاً هل يقول المرجئة بشرطية الأعمال؟

وأما الإمام الألباني فإن قال بالشرطين فإنه لا يعني الشرطين الاصطلاحيَّيْن، وقد ذكر الشرطية طائفة من علمائنا ويريدون الشرطين اللغويَّيْن لا الاصطلاحيَّيْن اللذَيْن يقتضيان إخراج الأعمال من ماهية الإيمان.

هذا والله أسأل للجميع الهداية والتوفيق ومعرفة حق علمائنا علينا.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.